

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



مؤقت

٦٠٤٧ الجلسة

الأربعاء، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠:٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يوريكا (كرواتيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
إيطاليا	السيد ريكاردو
بلغاريا	السيد غرولز
بنما	السيدة جاكومي
بوركينا فاسو	السيد تيندربيوغو
الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحى
جنوب إفريقيا	السيد لاهر
الصين	السيد لي كيشين
فرنسا	السيد ريبير
فييت نام	السيد بوبي غيانغ
কوستاريكا	السيد ويسلر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من رئيس

مجلس الأمن (S/2008/752)

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطاب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية مجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.

وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A



معرض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/752، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الحادي عشر للجنة التحقيق الدولية المستقلة.

معرض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/2008/764، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من ممثل لبنان يحيل بها رسالة واردة من رئيس وزراء لبنان.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد دانييل بلمار، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة. وأعطي الكلمة الآن للسيد بلمار.

السيد بلمار (تalking بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض على المجلس اليوم التقرير الحادي عشر للجنة التحقيق الدولية المستقلة. وكما طلب، يوجز التقرير التقدم المحرز في التحقيق في قضية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وغيرها من الاعتداءات التي تقع ضمن ولاية اللجنة منذ تقريري الأخير إلى مجلس الأمن في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨.

إن ثقة الجمهور العام أمر أساسي لمصداقية أي عملية تحقيق أو إجراء قضائي. والجمهور، سواء أكان شعب لبنان أم المجتمع الدولي، يجب أن يثق في العملية التي أنشئت من أجل التوصل إلى الحقيقة وتحقيق العدالة، وفي نهاية المطاف، وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب. ويجب أن يقتنع الجمهور العام بأن اللجنة مهنية وتعمل وفقاً لأعلى المعايير الدولية، وأن العملية التي تتبعها محايده ونزاهة وموضوعية. ومن المفهوم أن العواطف حياشة. لكن لا مكان للعواطف والمشاعر في هذه العملية الساعية للتوصول إلى للحقيقة. ومع أن هناك حالة من القلق ونفاد الصبر، يجب أن تأخذ العملية بمحاجها. والأهم من ذلك، ولئن كان للعملية تبعات سياسية،

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/752)

الرئيس (تalking بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناءً على دعوة من الرئيس، شغل السيد سلام (لبنان) مقعده على طاولة المجلس.

الرئيس (تalking بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيهه دعوة بوجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد دانييل بلمار، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد بلمار إلى شغل مقعده على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

مفاجأة لأحد أن يراني مستمراً بصفتي محققاً. هذه هي طبيعة العملية. التحقيق مستمر.

والعدالة السريعة ليست مطروحة. وأرجو أن أكون واضحاً، لن تكون هناك لائحة اتهام وفقاً للأهواء. وحقيقة أن النية كانت دائماً أن يواصل المدعي العام تحقيقه بعد إنشاء المحكمة توفر إطاراً مفيدة لقرار الأمين العام إعلان بدء المحاكمة. والحق أنه، في ضوء كل الملابسات، قرر أن الوقت قد حان لانتقال التحقيق إلى مرحلته الدولية، وأن الوقت قد حان لكي يتسلّم المدعي العام دفة التحقيق في قضية الحريري من السلطات اللبنانيّة. لقد أكد رئيس الوزراء في لبنان أن لبنان - الذي أنشئت المحكمة الدوليّة من أجله وبناء على طلبه - يوافق على موعد بدء العمل.

لقد أحرز تقدّم في التحقيق منذ تقريري الأخير. وسأوجز ما يمكنني قوله علناً بشأن هذا التقدّم.

في ما يتعلق بالتحقيق في قضية الحريري، قلت من قبل إننا جمعنا أدلة تثبت أن شبكة من الأفراد عملت بشكل منسق لتنفيذ عملية الاغتيال. ومنذ ذلك الحين، توصلت اللجنة إلى معلومات جديدة قد تتيح لنا ربط أفراد إضافيين بهذه الشبكة. وتحقق تقدّم أيضاً في تحديد الأصل الجغرافي للاتّحادي في قضية الحريري وتمّ إنجاز عمل واسع النطاق في ما يتعلق بالأدلة التي في حيازتنا.

وفي ما يتعلق بالاعتداءات الأخرى، حدث تطوران رئيسيان. الأول، توصلت اللجنة إلى عناصر إضافية تؤكد الصلات التي تم التوصل إليها بالفعل بين قضية الحريري وبعض الهجمات الأخرى. والتطور الثاني هو أن اللجنة توصلت إلى عناصر للربط بين هجوم واحد آخر وقضية الحريري.

أعلم أن الناس تزيد معرفة مزيد من التفاصيل. يريدون معرفة الطبيعة المحددة للتقدّم المحرز، يريدون معرفة ما الذي اكتشفته اللجنة حتى الآن وما هي الخطوط التي يجري

فيجب ألا تتأثر بالسياسات. وتكمّن المفارقة في أن العناصر التي تحمل العملية موثوق بها هي نفسها التي تحبط المراقبين.

وعلى الرغم من أن قرار إنشاء المحكمة الخاصة للبنان كان قراراً سياسياً، في البداية، فإن الرد المتوقع منها سيكون قانونياً وليس سياسياً. وبالفعل، عندما يتم إنشاء المحكمة، سيكون من المتوقع أن تعمل بصورة مستقلة، وفقاً لقواعد الإجراءات والأدلة وعلى أساس مبادئ القانون الدولي المعترف بها. ويتعين ألا يُسمح بتسييسها. وفي ذلك الصدد، ذكر وزير العدل اللبناني، الدكتور إبراهيم نجاح، المشاهدين خلال مقابلة أجراها معه مؤخراً القناة التليفزيونية العربية، بأن المحكمة لا يمكن، ولا ينبغي، أن تستخدم كأداة سياسية.

هناك بعض اللبس بشأن المحكمة وما سيحدث بعد ١ آذار/مارس. وأرى أن الكثير من الخلط ينبع من المصطلحات. فبالنسبة للكثيرين، كلمة "المحكمة" تعني "المحاكمة". ومن ثم، ليس مستغرباً أنه عندما أعلن الأمين العام أن المحكمة تسير تماماً على المسار الصحيح لبدء عملها في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، اعتقاد الناس على الفور أن هذا يعني تقديم لواحة اتهام وأن المحكمة ستبدأ بعد ذلك بوقت قصير. وفي هذه المرحلة، قد يكون من المفيد توضيح العملية. والطريقة الجيدة لمحاولة إزالة هذا الالتباس هي على الأرجح شرح دوري في المستقبل كمدعى عام.

وبصفتي مدعياً عاماً للمحكمة، أنيطت بي مسؤولياتان محددتان: الأولى، مسؤولية التحقيق، والثانية، مسؤولية المعاشرة. وبالتالي، تقع أولئك الذين أنشأوا المحكمة في عام ٢٠٠٧ أنه ستكون هناك مرحلتان متعاقبتان في العملية أمام المحكمة: تحقيق، وفي نهاية المطاف، محاكمة. وبالطبع، لا يمكن أن تبدأ المرحلة الثانية قبل استكمال المرحلة الأولى. ولذلك، عندما أصبح مدعياً عاماً، ينبغي ألا تكون

ليس شيئاً يمكن أن يحدث بين عشية وضحاها. هذا الانتقال يجب التخطيط له وتنظيمه بشكل جيد. وبينما يستمر التحقيق، يتعين نقل الموظفين وتعيين موظفين جدد. وبالتنسيق مع قلم المحكمة، يجب أن يكون المقر جاهزاً لاستقبال الموظفين، وتحتاج مكاتبهم إلى التجهيز بالأثاث ويجب أن تكون الأنظمة جاهزة للعمل.

الانتقال عملية – عملية تتطلب درجة كبيرة من التنسيق مع قلم المحكمة وأمين السجل وموظفيه، وعملية يجب أن تدعمها عمليات لو جستية معقدة ومحددة التفاصيل. ولذلك يجب ألا تكون الحاجة إلى فترة انتقالية لإنجاز هذا الانتقال بأسلوب منظم مفاجأة لأحد.

وهذا هو سبب طلبي تمديد ولاية اللجنة لمدة شهرين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وخلال هذه الفترة، ستواصل اللجنة العمل في بيروت بينما يتم نقل موظفيها وأصولها تدريجياً إلى لاهاي. وبحلول الموعد الذي حدده الأمين العام، سيكون الموظفون، من فيهم أنا، جاهزين تماماً للعمل.

ولا يمكنني اختتمان بياناً بدون الإشارة إلى وضع المحتجزين في قضية الحريري. وهذه مسألة تهم الكثيرين، وهم محقون. أستطيع أن أؤكد للمجلس أن هذه مسألة تهمي أيضاً.

وكما ذكرت في تقريري، استمرت اللجنة في تبادل كل المعلومات المطلوبة مع السلطات اللبنانية كي يتتسنى لها اتخاذ قرار بشأن المحتجزين. وعلاوة على ذلك، قمت مناقشة مسألة الاحتياز مع السلطات القضائية اللبنانية التي تبادلت معها آرائي.

ومرة أخرى، لا يسعني إلا أن أؤكد من جديد، كما أكد بقوة وزير العدل في لبنان في مقابلة تلفزيونية مؤخراً، أن اللجنة تقدم معلومات إلى السلطات القضائية اللبنانية، لكن صلاحية السلطات القضائية مطلقة بشأن هذه المسائل.

متابعتها حالياً. لقد قلت كل ما أستطيع قوله، بشكل مسؤول. يجب تذكر أن هناك أرواحاً معرضة للخطر. لن أترفع في قضيتي عبر وسائل الإعلام أو علناً، وأعلم أن ذلك ليس المتوقع مني. عندما أكون جاهزاً، سأحيل قضيتي إلى قاض سيقرر ما إذا كان لدى أدلة كافية للمضي قدماً في إصدار لائحة اتهام.

للأسف، لا يمكنني توقع متى سيستكمل التحقيق. ورغم أنني أستطيع التحكم في سرعة التحقيق، إلا أنني لا أستطيع إملاء تقادمه. وعلى قدر ما أتمكن، لا يمكنني توقع متى سيمكناً اكتشاف كل عناصر الأدلة المختلفة المطلوبة لدعم لائحة اتهام، ولا يمكنني توقع متى سيبادر أفراد لديهم مزيد من المعلومات ذات الصلة بالتحقيق، أو يعرفون ماذا حصل بالتقدم بها. وقبولاً لحالة عدم التيقن، يجب أن نستمر في تصميمنا وإصرارنا. يجب أن نواصل المسار بشأن كل القضايا المشمولة بولاية اللجنة.

وكمَا يعلم المجلس، في نهاية الشهر الماضي، أُعلن الأمين العام أن المحكمة جاهزة تماماً لبدء عملها في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. ومن المقرر أن تنتهي ولاية اللجنة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، لكنني طلبت التمديد لشهرين كيما يتتسنى للجنةمواصلة العمل بدون انقطاع حتى يوم بدء عمل المحكمة.

وسيخدم هذا التمديد هدفين. أولاً، سيسمح بالحفاظ على زخم التحقيق. وبدلاً من أن تكون هناك فجوة لمدة شهرين بين انتهاء أنشطة اللجنة وبدء عمل المحكمة، سيتسنى مواصلة التحقيق بدون انقطاع قدر الإمكان من مؤسسة إلى أخرى.

ثانياً، سيوفر التمديد أيضاً فترة من الوقت تستطيع اللجنة خلالها نقل عملياتها تدريجياً من مقر في بيروت إلى مقر في لاهاي، على بعد عدة آلاف الكيلومترات. وهذا

المساعدة أن تتشاطر المسؤولية في التحقيقات؛ إنها ملزمة بمساعدة التحقيقات.

وأنا ملتزم بهذه العملية مع أعضاء فريقي. فالباحث عن الحقيقة عملية جديرة تماماً بالتتابعة. وسأقول كفى في اليوم الذي أعتقد أنها لم نعد قادرين على إحراز تقدم. لكن، في غضون ذلك، ما قلته لفريقي في اليوم الأول من عملي ما زال قابلاً للتطبيق إلى حد كبير: لم أخرج من التقاعد إلى العمل ليكون الفشل حليفي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بلمار على إهاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان): أود بداية أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الحالي. كما أود أن أشيد بالجهود الكبيرة التي بذلها وفد كوستاريكا، متذوباً دائماً وفريق عمل، خلال ترؤسه أعمال المجلس في الشهر الماضي، وأن أؤكد شكرنا وتقديرنا له. واسمحوا لي أن أتوجه إلى المفوض بلمار لشكره على التقرير الذي قدّمه إلى مجلسكم الكريم عن التقدّم في أعمال لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وعلى الإهاطة الشاملة التي قدمهااليوم. وأتّهّز هذه المناسبة لأعرب له ولفريقي عمله عن فائق تقدير حكومتي بجهودهم.

قد يعتبر البعض أن هذه الجلسة أصبحت اجتماعاً روتينياً للاستماع إلى إهاطة إعلامية من المفوض بلمار. لكن لهذا الاجتماع في لبنان معنى خاصاً، لأنه يتصادف مع الاحتفالات الدولية بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي كان للبنان شرف المساهمة في صياغته. وفي مقدمّ هذه الحقوق الحق في الحياة، والحق في الحرية، والحق في السلامة الشخصية - أي تلك الحقوق الأساسية التي عمل الإرهابيون الجبناء على تدنيسها عمدًا باغتيالهم نخبة

وإذا جرى نقل المحتجزين إلى لاهاي، سيكونون آنذاك في وضع يسمح لهم بطلب وسائل انتصاف جديدة أمام المحكمة. وفي الوقت نفسه، كما قال الوزير بخار، لا أحد يعطي أوامر للقضاء اللبناني.

وبعد أن تناولت التقدّم المحرز في التحقيق وتوقيت صدور لواحة الاتهام في نهاية الأمر، يبقى سؤال واحد، وهو سؤال يدور في ذهن الجميع. هل هناك قضية أو هل ستكون هناك قضية على الإطلاق؟ دعني أقولها بصيغة مختلفة، هل يمكن حل هذه القضية؟

ليس هناك شيء اسمه الجريمة الكاملة، والعملية التي انخرط فيها تدعم هذه الفرضية. هذا التحقيق على الأرجح واحد من أصعب التحقيقات في الآونة الأخيرة. لا أحد يستطيع تقديم ضمانات، ولا ينبغي أن تتوقع أي ضمانات. هناك متغيرات كثيرة للغاية.

ولذلك، هل يمكن حل هذه القضية؟ ورغم أن أحداً لم يقل مطلقاً أن الأمر سيكون سهلاً، إلا أن إيجابي على هذا السؤال هي بدون لبس: نعم، هذه القضية يمكن حلها. وكما نعلم جميعاً، إن عملية التحقيق طويلة، وشاقة أحياناً. وعليه، فمن حق الدول المانحة أن تسأل: هل يستحق الأمر الاستمرار؟ وإيجابي مرة أخرى بلا لبس: قطعاً!

حقاً، يجب أن يستمر التحقيق في المحكمة في كل القضايا المشمولة بالولاية الحالية للجنحة، حتى يمكنني، بصفتي كمدع، تحديد أي منها له صلة بقضية الحريري وفقاً لما يقتضيه النظام الأساسي للمحكمة.

لا بد من عمل المزيد، رغم إحراز تقدم. ومع أن اللجنّة تنطلق من نية حسنة والتزام، إلا أنها لا تستطيع القيام بذلك بمفردها؛ فهي بحاجة إلى المساعدة - معلومات وموارد وخبرات. واسمحوا لي أن أقول هناً مرة أخرى: على الدول الأعضاء التي تستطيع

اللجنة، مما قد يتبع لها تحديد هوية أفراد إضافيين مرتبطين بالشبكة الإرهابية التي نفذت عملية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. كما أنها تدعم النتائج التي تفيد بوجود صلة بين هذه الجريمة وغيرها من الجرائم التي تحقق فيها. ويشيد بالجهود التي تبذلها لجنة التحقيق في سبيل إرساء عملها على أدلة موثوقة ومنسجمة مع أعلى معايير القانون الدولي.

ويأمل أن يستجيب مجلسكم الموقر لطلب التمديد لولاية اللجنة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر الجاري ولغاية ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وذلك لضمان تواصل التحقيق خلال الفترة الانتقالية نحو المحكمة الخاصة وبده المفوض بلمار عمله كمدعي عام. ويتعلّق إلى بدء المحكمة الخاصة عملها عند إتمام هذه المرحلة الانتقالية وفقاً لما أعلنه الأمين العام السيد بان كي - مون، الذي نود أن نخصّه بجزيل الشكر على جهوده المتواصلة في مواكبة مسيرة العدالة من أجل سلامة لبنان واللبنانيين. ويؤكّد أن التعاون القائم حالياً بين اللجنة والسلطات اللبنانيّة، إنّ لجهة التحقيق أو لجهة المسائل ذات الصلة بأمن اللجنة وموظفيها، سيستمر خلال المرحلة الانتقالية نحو المحكمة الخاصة. ويشكّر جميع الدول التي ساهمت في تقديم المساعدة لللجنة التحقيق.

كلما تقدّمت لجنة التحقيق في بحثها عن الحقيقة واقتربنا من بداية عمل المحكمة لإطلاق مسيرة العدالة، أدركنا سر دعومه هذه المحكمة القانونية للرومان القدماء “الحقيقة هي أم العدالة”.

الرئيس (تكلم بالإنجليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقاً للتّفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

من قادة بلادي واحتقارهم أرواح عدد من المدنيين الأبرياء عبر مسلسل أسود من التفجيرات المجرمة. وكذلك، يصادف اجتماعنا اليوم مع الذكرى الثالثة لاغتيال النائب جبران تويني والذكرى الأولى لاغتيال الجنرال فرنسيس الحاج، فيما نحن على مسافة شهرين من الذكرى الرابعة لاغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه، يوم توجهنا إلى مجلسكم الموقر للمرة الأولى طالبين الدعم، للكشف عن الحقيقة ووضع حد لإفلات المجرمين من العقاب. ومنذ ذلك اليوم، لم نطلب سوى الكشف عن الحقيقة وإحقاق العدالة لإدراكاً أن لا شيء أبشع من ذلك لردع الإرهابيين عن التمادي في إجرامهم.

وها هي حكومة الوحدة الوطنية التي تألفت في بلادي عقب اتفاق الدوحة وإجراء الانتخابات الرئاسية، تسجل في البيان الوزاري الذي حصلت. موجبه على ثقة المجلس النّيابي، ”التزامها بالمحكمة ذات الطابع الدولي المنّشأة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، والخاصّة بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وغيرها من عمليات الاغتيال لبيان الحق وإحقاق العدالة وردع المجرمين بعيداً عن الانتقام والتسييس“. وهذا ما أكدّه أيضاً فخامة رئيس الجمهورية، العماد ميشال سليمان، في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي.

ويأتي اجتماعنا اليوم بعد إعلان الأمين العام للأمم المتحدة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أن المحكمة الخاصة للبنان جاهزة تماماً لتبدأ أعمالها في ١ آذار/مارس ٢٠٠٨. وكل هذه الأسباب تجعل جلسة اليوم محطة هامة، ليس لعائلات الشهداء والضحايا فحسب، بل لكل اللبنانيين، لأنّ لهم الحق جميعاً في الحياة الآمنة الكريمة بعيداً عن الإرهاب والترهيب.

أما بالنسبة لمضمون التقرير الحادي عشر الذي قدمه المفوض بلمار، فلا يسع وفد بلادي إلا أن يرحب بالتقدم في التحقيقات الجارية والمعلومات الجديدة التي حصلت عليها